A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/46/PV.46
20 November 1991

ARABIC

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

- ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا [١٤٢]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61753 ٥٥٣٦د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠ .

البند ١٤٣ من جدول الاعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا (A/46/L.20)

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل كوبا الذي سيقوم بعرض مشروع القرار A/46/L.20 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا" ، وذلك في سياق بيانه .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من المؤكد أنه لن يثير دهشة أحد أن أبدأ بياني ببعض الافكار بشأن بعض الظروف الخاصة التي يريد البعض إحاطة هذا الموضوع بها .

أولا ، أود أن أقول إنه لم يكن في نيتنا ، وليس في نيتنا الآن ، أن نعرض على الجمعية نزاعا ثنائيا - حتى وإن كان هناك بطبيعة الحال أكثر من نزاع من هذا النوع مدرج على جدول أعمال الجمعية . وفضلا عن ذلك ، ليس في نيتنا أيضا أن ندفع بالجمعية الى التدخل بأي طريقة كانت في مسائل تقع بشكل خالص في إطار سيادة أي دولة . كما أننا لا نملك الجراءة على ارهاق انتباه الاعضاء دون داع بمسألة لا تستحق الاهتمام .

إن البند الذي ننظره الآن له أهمية حيوية بالنسبة لشعب بلادي . إنه يتصل اتصالا مباشرا ، لا أكثر ولا أقل ، بالحق في الحياة ، بحق أمة بأسرها في البقاء . وهو ، فضلا عن ذلك ، مشكلة تؤثر بشكل مباشر أيضا على المقاصد والاهداف المكرسة في الميثاق ، وتعرقل التطور الطبيعي للعلاقات الدولية ، وتهدد بشكل خطير المصالح المشروعة للعديد من الدول والمؤسسات والافراد في جميع أنحاء العالم . وكل فرد في هذه القاعة يعرف هذا ، كما تعرفه الملايين خارج هذه القاعة .

وكل فرد هنا يدرك أيضا سبب الوضع الشاذ الذي تواجهه الجمعية عند تناول هذه المسألة . وهذا السبب ذكر مرارا سواء هنا أو في عواصم العالم شفويا وتحريريا وبلغة بسيطة وصريحة جدا لا يمكن أن يغفلها أحد . ومعي هنا مجموعة كاملة من

المكاتبات المختلفة التي وزعتها حكومة الولايات المتحدة عن طريق وزراء خارجية العديد من البلدان - وهي مكاتبات احتوت على أكثر الحجج تضليلا في ترادف مع أكثر التهديدات وضوحا . وكلها تحمل رسالة واضحة : أن واشنطن لديها النية ليس فقط في أن تستمر في حصارها غير المشروع والاجرامي ضد كوبا ، ولكن أيضا في منع مناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة .

في تلك الوثائق ، وفي البيان الصادر عن وزارة الخارجية يوم ٣١ آب/أغسطس يدعى بأنه لا يوجد حصار وإنما مجرد حظر . ومع هذا فإن أي قارئ ستصيبه الدهشة عندما يجد هذا الادعاء :

"إن فرض حصار يعني ضمنا أن الولايات المتحدة تتخذ اجراء لمنع بلدان أخرى من الاتجار مع كوبا ، ومن الواضح أن هذا ليس هو الحال" .

وفي الوثيقة A/46/193/Add.7 المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، نقدم الدليل على أن الحصار يعني بالتحديد حصارا عالميا تفرضه حكومة الولايات المتحدة بمد نطاق قوانينها ولوائحها المعادية لكوبا الى ما يجاوز أراضيها . في تلك الوثيقة التي أحيلت الى الوفود منذ شهرين ، نورد اقتباسات محددة من عدد من الاحكام التي تنفذها الولايات المتحدة لسنوات والتي تدل على أن واشنطن تمد نطاق ولايتها القانونية خارج اقليمها . لقد مضى ستون يوما منذ وزعت الوثيقة A/46/193/Add.7 ، ولم يشكك أحد حتى الآن في دقة المعلومات التي تضمنتها . وبطبيعة الحال ، فإن أي فرد يريد أن يفعل ذلك ستتاح له الفرصة خلال مناقشة هذا البند .

والوثيقة مجرد تجميع مأخوذ من مدونة القوانين الفيديرالية للولايات المتحدة . وأود الآن أن أقدم لكم بعض الامثلة التي توضح أن تنفيذ هذه الاحكام خارج الولاية الإقليمية يسبب ضررا فادحا لكوبا ، علاوة على أنه يؤثر على مصالح بلدان أخرى ، ويشكل مصدرا دائما للصراعات الدولية .

وفي عدد من الحالات الاخيرة ، لم يكن من المستطاع تنفيذ عمليات تجارية قانونية وافقت عليها مؤسسات تجارية غير تابعة للولايات المتحدة ، ولا تخضع بالتالي الاولاية القانونية للولايات المتحدة ، بسبب أشكال الحظر الصريحة التي تفرضها واشنطن . وقد اشتركت في بعض هذه العمليات هيئات رسمية من البلدان الاخرى المعنية . وعندي هنا أيضا الوثائق الهامة التي تتصل بكل حالة من هذه الحالات . وساقتصر على ذكر البنود التي حظر تصديرها الى كوبا : قطرات الغيار ، والإطارات ، والمكونات الهيدروليكية ، وأحزمة النقل على شكل رف "V" ، وأطقم قطع الطائرات ، والضوابط والمنظمات الكهربائية ، ومواد التجهيزات الكهربائية ، وقطع الغيار الكهربائية ، ومكونات أجهزة التسخين ، وأدوات قَطْع الاخشاب ، وأدوات قَطْع المعادن ، والوصلات الحديدية للتجهيزات الكهربائية ، والمصابيح ، والمنصهرات الكهربائية ، ومعدات المطاهي التجارية ، والمفاتيح الكهربائية ، والمنتجات المتعلقة بالشحن ، والراتينغ اللدائني ، وأوراق السيلوفان ، وراتينغ معالجة المياه ، وشرائط إنتاج أسلاك الهاتف ، وغراء قارنات المحركات ، والمرشحات ، والكتب الطبية ، والمشروبات غير الكحولية . وكما ترون ، فإن هذه المواد ليست من "المواد الاستراتيجية" . ولكي لا أثقل عليكم ساقتصر على ذكر قليل من الحالات بإيجاز .

لقد كانت دار النشر الاسبانية "ايديتوريال انتراميريكانا" موردا هاما للكتب الطبية الى كوبا على مدى السنين ، الى أن اشترتها عام ١٩٨٩ شركة تابعة للولايات المتحدة هي شركة "ماك غرو ـ هيل" التي منعت فرعها الاسباني الجديد من بيع أي شيء لبلدنا أو حتى الاشتراك في معرض الكتاب في كوبا . وهذا الفرض عبر الاطلسي ،

لقرارات اتخذت في واشنطن يزيد من صعوبة حصول الكوبيين على الكتب الطبية ، بل ويحرم أيضا عددا من العمال الاسبانيين من العمل .

وبناء على تعليمات من الشركة الام في الولايات المتحدة ، قررت شركة بيبسي - كولا مونتريال في منتصف أيار/مايو من هذا العام أن تنتهك عقدا كانت قد وقعته لبيع ٣٨ ألف صندوق من المشروبات الخفيفة الى كوبا . وقد لاحظت السلطات الكندية بكل حق الآثار السياسية التي ترتبت على هذا الإجراء . ففي رسالة موجهة الى الشركة سالفة الذكر (أعلن) السيد ر. هـ . دافيدسون المدير العام لشؤون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوزارة الشؤون الخارجية الكندية :

(تكلم بالانكليزية)

"إن السياسة التجارية للحكومة الكندية ، وهي السياسة التي نتوقع من الشركات المسجلة في كندا أن تتبعها ، تؤيد الاتجار مع كوبا في السلع غير الاستراتيجية . كما أن الحكومة الكندية تعارض دائما تطبيق الولايات المتحدة لسياستها التجارية تجاه كوبا خارج ولايتها الإقليمية ، سواء بشكل مباشر من جانب حكومة الولايات المتحدة أو عن طريق الشركات المالكة التابعة للولايات المتحدة ، منذ اعتماد لوائح الولايات المتحدة للرقابة على الاصول الكوبية عام ١٩٦٣" .

(تكلم بالاسبانية)

وتتمتع كوبا والشركة السويدية "ألفا - لافال" بصلات تجارية تقليدية . ومع ذلك فقد ألغت هذه الشركة في أيار/مايو من هذا العام عقدا للمبيعات كانت قد وقعته مع "ميديكوبا" . وكانت هذه العملية تتعلق بمعدات سويدية صنّعتها شركة "الفا - لافال" في السويد ، وكانت كوبا تشتريها على مدى السنين ، الى أن وجد المحققون في واشنطن أن جزءا واحدا من هذا الجهاز ، وهو غشاء للترشيح ، يرجع أصله الى الولايات المتحدة .

ونسرد في الوثيقة A/46/193/Add.7 عددا من العمليات التجارية الخاصة بشراء معدات وقطع غيار طبية وللمختبرات ، مصنوعة خارج الولايات المتحدة من جانب شركات غير تابعة للولايات المتحدة . وهي عمليات لم يكن من المستطاع تنفيذها نظرا للحظر الصادر من وزارة خزانة الولايات المتحدة .

ولا أنوي أن أقرأ هذه الوثيقة الاخرى التي أعرضها عليكم . ولكن أقل ما يمكن أن أقوم به هو أن أذكرها في هذه القاعة التي عقد فيها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل منذ أقل من عام . هل تتذكرون الوعود التي قطعت في تلك المناسبة من أجل أطفال العالم ؟ هل قال أحد حينذاك إن الأطفال الكوبيين مستبعدون من هذه الوعود ؟ إن هذه الوثيقة تحتوي على قائمة بقطع الغيار ، وبعضها صغير للغاية وزهيد الثمن . وهي ليست "استراتيجية" في طبيعتها ، ولا تخدم أي غرض عسكري ولا تستعمل إلّا في مستشفيات الاطفال ، ولكنها ليست لعبا بل أجزاء لا يمكن الاستغناء عنها من معدات علاج الاطفال المصابين بأمراض القلب . وهذه القطع الصغيرة لا يشوبها إلّا عيب واحد ، وهو أن أصلها يرجع الى الولايات المتحدة . وإنني واثق من أن جميع سفارات الولايات المتحدة لديها أيضا نسخة من هذه القائمة ، وهذا يفسر الصعوبات المتزايدة التي نواجهها في أي مكان في العالم تقريبا عند شراء هذه المنتجات . وقد ذكر بعض الزملاء أن البند الذي تنظر فيه الجمعية العامة الآن حساس للغاية . وهل يشك أحد في ذلك ؟ إن هذا البند يختبر ، ضمن أمور أخرى ، حساسية كل منا إزاء حق الاطفال في الحياة .

وللاطفال الكوبيين تجارب أخرى مع الحصار . ففي عام ١٩٨١ تفشى وباء حمى الضنك النزيفية في كوبا في ظروف تبرر الشك في وروده من الخارج . وقد عرقلت سلطات الولايات المتحدة الجهود التي كنا نبذلها في ذلك الوقت للحصول على المنتج اللازم للقضاء على ناقل ذلك الوباء . وبالرغم من البيانات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية الى واشنطن ، لم نستطع الحصول على هذا المنتج إلا من سوق بعيدة بعد بذل الجهود المضنية وتكبد التكاليف الباهظة . وقد دفع أكثر من مائة طفل أرواحهم ثمنا لهذه القصة التي تنضح بالقسوة البغيضة .

وقد مارست واشنطن شتى أشكال الضغط والتدخل في إطار جهودها الرامية إلى فرض سياسة الحصار بشكل غير مشروع على بلدان أخرى خارج نطاق ولايتها القانونية . وفي مطلع عام ١٩٨٣ تلقت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة من وزارة الخارجية الكندية تعلن فيها ، من جملة أمور ، ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"لا يمكن أن نقبل أن يتخذ موظفو الولايات المتحدة خطوات في كندا تدعم تطبيق القانون الامريكي ، لمنع الشركات الكندية من اتباع سياسات الحكومة الكندية الصريحة لترويج تجارة السلع غير الاستراتيجية مع كوبا ... وإذا كانت هذه حقا ممارسة أمريكية طويلة الامد فينبغي ايقافها" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

وقد امتدت أنشطة التدخل هذه لتشمل كل البلدان واتسع نطاقها في الاشهر الاخيرة . وهناك دلائل وفيرة على هذه الحقيقة في الصحف وبالذات في أمريكا اللاتينية .

ومن الجدير بالذكر بشكل خاص الاضطهاد الوحشي لصادرات كوبا من النيكل . وفي هذه الحرب الحقيقية التي دامت لما يربو على ثلاثين عاما ضد أحد المنتجات الرئيسية لبلد فقير وغير نام ، استطاعت حكومة الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها الاساسية وأغلقت الاسواق التقليدية لمنتجاتنا سوقا تلو الاخرى . وقد أدى ذلك إلى الغاء بعض العقود التي تم التوقيع عليها على النحو الواجب وتم الوفاء ببعضها من جانب شركات خاصة وعامة لاكبر مستهلكي هذا المعدن . ولتحقيق غرضها لجأت الولايات المتحدة إلى كل الاساليب ابتداء من مقاطعة شحنات الصلب الذي لا يصدأ التي كان يشك في أنها تحتوي على النيكل الكوبي ، وفرض رقابة صارمة على البلدان المستهلكة للنيكل ، والمطالبة بضمانات بعدم احتواء أية سلعة مصدرة إلى الولايات المتحدة على النيكل الكوبي ، حتى التهديد والابتزاز اللذين يمارسهما الدبلوماسيون الامريكيون على الشركات المستهلكة للنيكل التي يزورونها في عدد من البلدان ، الواحد تلو الآخر .

والآن تطالب واشنطن مصدّري السكر إلى الولايات المتحدة بأن يقدموا ضمانات بعدم احتواء الشحنات التي يرغبون في بيعها على السكر الكوبي .

وثمة مثال آخر على تجاوز الولايات المتحدة نطاق ولايتها الاقليمية هو محاولتها حظر استعمال الدولار في أية تعاملات تدخل فيها كوبا ، حتى وإن لم تكن لها أية صلة على الاطلاق بأشخاص أو كيانات في الولايات المتحدة . وهكذا تتدخل واشنطن في عمل المصارف والمؤسسات المالية في بلدان أخرى وتقيد أنشطتها حتى وإن كانت هذه الانشطة لا تتعلق بتاتا بالولايات المتحدة .

إن ما وصفته للتو ليس إلا نتيجة للتطبيق الخارج عن نطاق الولاية القانونية الاقليمية لأحكام الحصار ضد كوبا الذي يسري مفعوله حاليا . ومن الواضح أن هذه السياسة تنتهك ميثاق سان فرانسيسكو ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وعددا من قرارات الجمعية العامة ، وتتنافى مع القانون الدولي ، ولا تشكل عدوانا اجراميا ضد كوبا فحسب بل إن تنفيذها العملي يمثّل مصدرا دائما للنزاعات الدولية ويتجاهل أبسط حقوق الشعب الكوبي ويمس بالمصالح المشروعة للآخرين .

إن كل ما ذكرته آنفا يتصل بما هو قائم حتى الآن . ولكن ، وكما لو لم يكن ذلك كافيا ، فإن الكونغرس الامريكي ينظر منذ العام الماضي في مقترحات تشريعية ترمي إلى تكثيف وتوسيع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضه ذلك البلد على كوبا ، عن طريق تهديد أية جهة تتعامل تجاريا مع بلادنا والانتقام منها . وقد وضعت بعض هذه المقترحات بالفعل في صيغة قوانين تنتظر الموافقة التنفيذية . وهذه المقترحات ترمي أساسا إلى القضاء الكامل على أي تجارة تقيمها كوبا مع الشركات الفرعية الامريكية التي تقع في بلدان أخرى وتخضع لولايتها القانونية . ومعظم الواردات الكوبية التي ستحظر نتيجة لهذه القوانين هي مواد غذائية وأدوية ، وهو ما اعترف به في هذا التقرير الذي أعدّه مكتب حكومة الولايات المتحدة الامريكية المكلف بتنفيذ الحصار . وتحقيقا لهذا الهدف ، ستزيد الولايات المتحدة على نحو غير شرعي وتعسفي من مد نطاق قوانينها إلى أقاليم خارج ولايتها ، وستنتهك سيادة البلدان الاخرى .

ولهذا السبب ، قدمت سفارة ايرلندا في واشنطن في العام الماضي مذكرة إلى وزارة الخارجية ، باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، تعترض فيها على التشريع المقترح .

وتشير إحدى فقرات هذه المذكرة إلى ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"إن الاتحاد لا يزال يرى أن الولايات المتحدة لا تستند إلى أي أساس في القانون الدولي لأن تدعي الحق في ترخيص صفقات غير أمريكية تعقدها مع كوبا شركات تقع خارج الولايات المتحدة بغض النظر عن الجهة المالكة أو المتحكمة" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

ونحن نسلم أيضا بأهمية البيان الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي عن وزير التجارة والصناعة في المملكة المتحدة ، وسأستشهد منه بما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"إن الحكومة البريطانية ، وليس الكونغرس الأمريكي ، هي وحدها المسؤولة عن تحديد سياسة المملكة المتحدة إزاء التجارة مع كوبا . ولن نقبل أية محاولة ترمي إلى فرض قانون الولايات المتحدة على الشركات البريطانية . ويحدوني الأمل في أن يفكر الكونغرس الأمريكي طويلا وبإمعان قبل أن يحاول التدخل في التجارة المدنية المشروعة بين هذا البلد وكوبا" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

لقد طرحت عليكم مجموعة من المعلومات المحددة وجميعها مدعمة بوثائق وأدلة لا تقبل الشك ، وهي تبين بجلاء الطريقة التي تنفذ بها حكومة الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير المشروع الذي فرضته على كوبا . وقد استشهدت ببيانات رسمية صادرة عن حكومات صديقة وحليفة للولايات المتحدة ، توضح أن هذه الاعمال والتدابير التي تمارس تنفيذا لهذا الحصار تتنافى مع القانون الدولي ولا تؤثر على كوبا وحدها وإنما تؤثر أيضا على بلدان أخرى . وإنني ، إذ فعلت ذلك ، لم أعتزم أن أثير استياء أحد ، ولا سيما تلك الحكومات التي تشعر نحوها حكومتي بكل الاعتبار والاحترام الواجب . ويحدوني الأمل في أنها ستفهم أنه كان لزاما عليّ أن أبيّن زيف الادعاءات الأمريكية بأن هذا البند لا يتعلق إلا بنزاع ثنائي بين بلدينا ، وكذلك أن أفنّد السخف المتناهي لأولئك الذين يعتبرون مناقشة هذه المسألة تدخلا في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة .

وأعتقد أنه لا يمكن لاحد أن يساوره أدنى شك في أن ذلك الحصار مشكلة دولية ، وأن نظر الجمعية العامة فيه أمر مشروع تماما . وبالإضافة إلى ذلك ، تتحمل هذه الجمعية التزاما أدبيا وسياسيا لا مفر منه بالعمل على الوقف الفوري لسياسة ، فضلا عن كونها غير مشروعة ، تلحق ضررا فادحا بشعب بأسره . ومن أجل بلوغ هذه الغاية ، تقدمنا بمشروع قرار وارد في الوثيقة A/46/L.20 . وعند صياغة هذا المشروع ، أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي تفضل بتقديمها عدد من الوفود نقدر اهتمامها وروح التعاون التي أبدتها عميق التقدير .

وغني عن القول إن نيتنا في اقتراح مشروع القرار هذا ليست إحراج الوفود . ولكن واجبنا هو - وبأبسط العبارات - أن نطلب العدل لكوبا ولشعبها ، وأن نسعى إلى التضامن اللازم لتحقيق ذلك ، وسنؤدي ذلك الواجب في هذه الجمعية وفي محافل دولية أخرى .

وعلى أية حال ، فإننا نعرف جميعا الطابع الحقيقي للعقبات التي تحول بين هذه الجمعية واتخاذ قرار عادل بشأن هذه القضية . وهو طابع ليست له أية علاقة بالتفسيرات القانونية أو الابحاث اللفظية .

إن "الحجة" الحقيقية ، وهي "الحجة" الوحيدة التي تتذرع بها حكومة الولايات المتحدة ، توجد في هذه الورقة التي أطلع عليها الكثيرون منكم بالفعل . ولديّ عدة نسخ لها حصلت عليها من عواصم مختلفة . واسمحوا لي بأن أقرأ الفقرة التي تتضمن "الحجة" الحقيقية الوحيدة للولايات المتحدة :

(تكلم بالانكليزية)

"بالنظر إلى علاقاتكم معهم ، فإننا نقدر جهدكم لو أنكم أقنعتم الكوبيين بسحب قرارهم . ينبغي أن يفهم الكوبيون أن إصرارهم على أن تدعموهم يهدد علاقاتكم الطيبة مع الولايات المتحدة . وسوف يرقب الكونغرس الامريكي والشعب الامريكي هذه القضية الهامة بعناية بالغة" .

(تكلم بالاسبانية)

ونحن نعرف كم من الاماكن على هذا الكوكب وجه إليها هذا التهديد الصريح والمباشر الذي يبين استخفاف واشنطن الكامل بكرامة الامم الاخرى وسيادتها . ونعرف ما الذي قاله بعض المبعوثين الخاصين في عدد من العواصم . ونعرف الوقاحة البالغة التي أبدوها في عدد من الاجتماعات ، حتى مع رؤساء دول جمهوريات مستقلة ، حاول هؤلاء المبعوثون معاملتها كما لو كانت ممتلكات استعمارية . ونعرف أيضا أنه في أكثر من حالة ، اقترنت لهجة التهديد بتعليق الائتمانات ووقف المشاريع الثنائية وبتدابير أخرى تتسم بالضغط والانتقام . وفيما يتعلق بكل هذا ، لدينا أيضا أدلة موثقة ، نفضل أن نحتفظ بها لانفسنا في هذه الآونة .

ولكن ماذا نريد أكثر من ذلك ؟

(تكلم بالانكليزية)

"إن الكوبيين ينبغي أن يفهموا أن إصرارهم على أن تدعموهم يهدد علاقاتكم الطيبة مع الولايات المتحدة . وسوف يرقب الكونغرس الامريكي والشعب الامريكي هذه القضية الهامة بعناية بالغة" .

(تكلم بالاسبانية)

لقد شنت حكومة الولايات المتحدة ، تصميما منها على منع المجتمع الدولي من اتخاذ الإجراء اللازم ، حملة جامحة محمومة من الإرهاب والتهديدات والضغط . وفي ظل هذه الظروف ، سيكون من الصعب تماما أن تضطلع الجمعية العامة بكامل مسؤولياتها في أن تحل بموضوعية مشروع القرار المطروح عليها ، وسيكون من الصعوبة البالغة أن يتخذ كل عضو الموقف المناسب ، في حرية كاملة ودون خوف من الانتقام .

وكوبا تؤمن إيمانا راسخا بالتضامن الدولي . وهي تطالب به لشعبها لان ذلك الشعب بحاجة إليه اليوم ، ولكن ذلك التضامن نفسه ، حتى في تلك الاوقات المشحونة بالمخاطر بالنسبة لبلدنا ، يفرض علينا أن نتفهم المصاعب التي سيواجهها الآخرون الذين يحاولون اتخاذ موقف مشرّف بشأن هذا البند من جدول الاعمال .

وبالتالي ، أود أن أعلن رسميا قرار وفدي بعدم الإصرار على إجراء تصويت ، خلال دورة الجمعية العامة الحالية ، على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.20 ، وتأجيل البت فيه حتى الدورة المقبلة .

لقد طالب الكثير من الحكومات والمؤسسات والافراد في شتى أنحاء العالم بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا . ونحن نشق في تضامنهم . ونشق بأن جهودهم ستتضاعف وستصبح أكثر قوة ، وستساعد على تهيئة الظروف المناسبة التي تسمح للجمعية العامة باتخاذ قرار عادل في السنة المقبلة .

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أوضح قضية لا يزال يشوبها لبس . لقد بذلت محاولات لتعليل الحصار على أنه نتيجة للحرب الباردة والمجابهة التي سادت بين الكتلتين المتصارعتين السابقتين .

ولكن الحقائق التاريخية يمكن العثور عليها بيسر بالغ . ويكفي أن نقرأ السيرتين الزاتيتين للرئيسين السابقين ، ايزنهاور ونيكسون ، لنتبين أنه منذ الأسابيع القليلة الأولى بعد انتصار الثورة الكوبية ، بدأت حكومة الولايات المتحدة سياستها العدوانية تجاه بلدي . وقد قوبل اعتماد قانون الإصلاح الزراعي في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩ بمعارضة عنيدة وغير مقبولة من جانب واشنطن ، تمثلت في تنفيذ الإجراءات الأولى من الحرب الاقتصادية التي لا تزال تشنها ضد كوبا . وقد حدث ذلك قبل شهور عديدة من اعتماد كوبا لتدابيرها الأولى ذات التوجه الاشتراكي ، بل وحتى قبل إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

وأي طالب في المرحلة الثانوية يعرف الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة إزاء كوبا .

ففي عام ١٨٠٨ ، أي قبل مولد كارل ماركس بعشر سنوات ، حاولت الولايات المتحدة أن تحصل من أسبانيا على بيع ما كان آنذاك مستعمرتها الكوبية .

وفي عام ١٨٢٣ ، أي قبل إذاعة الإعلان الشيوعي الاول بخمس وعشرين سنة ، اخترعت الولايات المتحدة ما يسمى بنظرية الثمرة الناضجة ، التي بمقتضاها ينبغي بالضرورة أن تنضم كوبا إلى أمريكا الشمالية عندما تنفصل عن أسبانيا .

وفي عام ١٨٩٨ ، أي قبل إنشاء الحزب البولشفي بخمس سنوات ، تدخلت الولايات المتحدة في حربنا من أجل الاستقلال ، وأجهضتها وفرضت علينا أربع سنوات من الحكم العسكري .

وفي عام ١٩٠١ ، أي قبل ١٦ عاما من انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ، قامت الولايات المتحدة بينما كانت تحتل الجزيرة عسكريا ، بغرض تعديل على الدستور الكوبي اقتطعت من خلاله جزءا من الاراضي الكوبية - التي لا تزال تغتصبها في غوانتانامو - وادّعت لنفسها "حق" التدخل في كوبا .

وقبل عدة عقود من بداية ما يسمى بالحرب الباردة ، أرسلت الولايات المتحدة مرة أخرى ، وفي أكثر من مناسبة ، قوات الاحتلال التابعة لها ، فأطاحت بحكومات ونصّبت حكومات ، وتدخلت بوسائل مختلفة في الشؤون الداخلية لكوبا إلى أن نالت كوبا استقلالها التام والناجز في الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ .

والكوبيون لم يستوردوا ثورتهم من أي مكان . لقد كانت ثمرة ما يربو على قرن من النضال .

وأولئك الذين بدأوا في القرن التاسع عشر نضال شعبنا الطويل من أجل الاستقلال ، كان عليهم أن يقوموا بذلك في ظروف أكثر صعوبة . واختاروا علما تتوسطه نجمة وحيدة بوصفها الرمز الاعلى للأمة التي أرادوا تأسيسها . ومثّلت تلك النجمة عزلة بلد صغير كان عليه أن يقاتل وحيدا ضد الاستعمار ، دون أن يكون له حلفاء ، على جزيرة صغيرة ، لثلاثين عاما . ولكن النجمة مثلت أيضا العزيمة التي لا تلين لشعب لا يمكن أن يتخلى ، ولن يتخلى أبدا عن استقلاله ، ولن يخون المبادئ التي آمن بها .

لا تدعوا الشك يساور أحدا في أن الكوبيين اليوم يرفعون الراية نفسها ويعرفون كيف يدافعون عنها بنفس العزيمة والحب العميق مثلهم مثل أسلافهم . ومن خلال المقاومة والدفاع عن الثورة ، فإننا نحن الكوبيين لا ندافع فقط عن المجتمع الكريم والعادل الذي سنواصل بناءه ، رغم الشدائد ، ولا ندافع فقط عن مجتمعنا الخالي من المتسولين والاميين ، والذي لا نتخلى فيه عن أحد ، مجتمعنا الذي ينعم بالمدارس والمستشفيات والعدالة والكرامة للجميع ، بل إننا ندافع أيضا عن وطننا الذي أصبح حرا إلى الابد ، وطننا الذي لن يكون بمقدور أيّ كان أن ينتزعه منا أبدا .

الرئيس : اقترح ممثل كوبا في بيانه أن تؤجل الجمعية العامة النظر في مشروع القرار A/46/L.20 إلى دورتها السابعة والاربعين .

ويترتب على هذا الاقتراح إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، وإحالة مشروع القرار إلى تلك الدورة .

هل لي بالتالي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إرجاء النظر في هذا البند إلى دورتها السابعة والاربعين وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة وإحالة مشروع القرار المشار اليه أعلاه إلى تلك الدورة ؟

لا أرى اعتراضا .

تقرر ذلك .

الرئيس : وبذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٤٢ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥